المؤشر السعري سجل نمواً عند مستوى إغلاقه نهاية العام الماضي

«بيان»: سوق الكويت شهد حالة تباين في الأداء

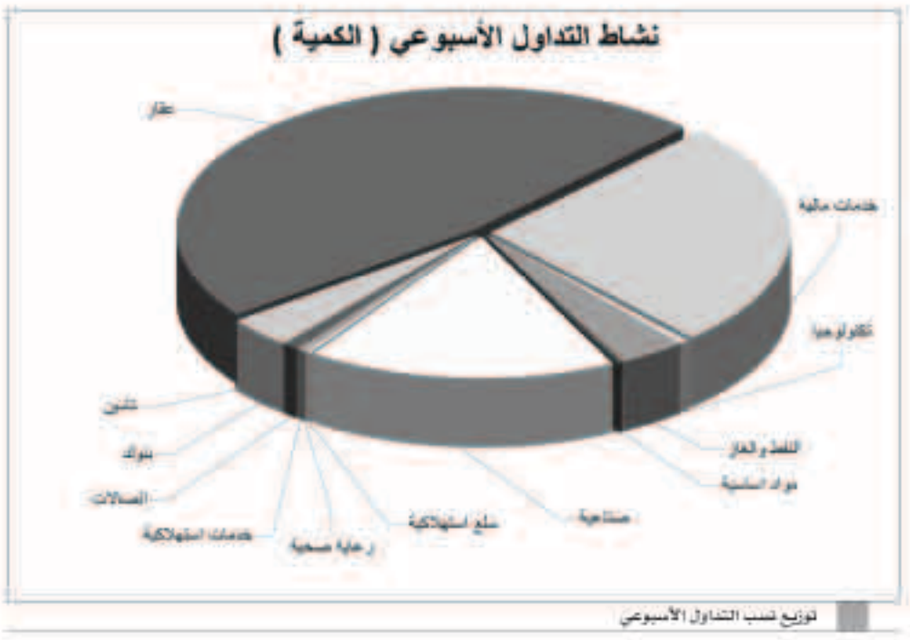

توزيع نسب التداول الأسبوعي

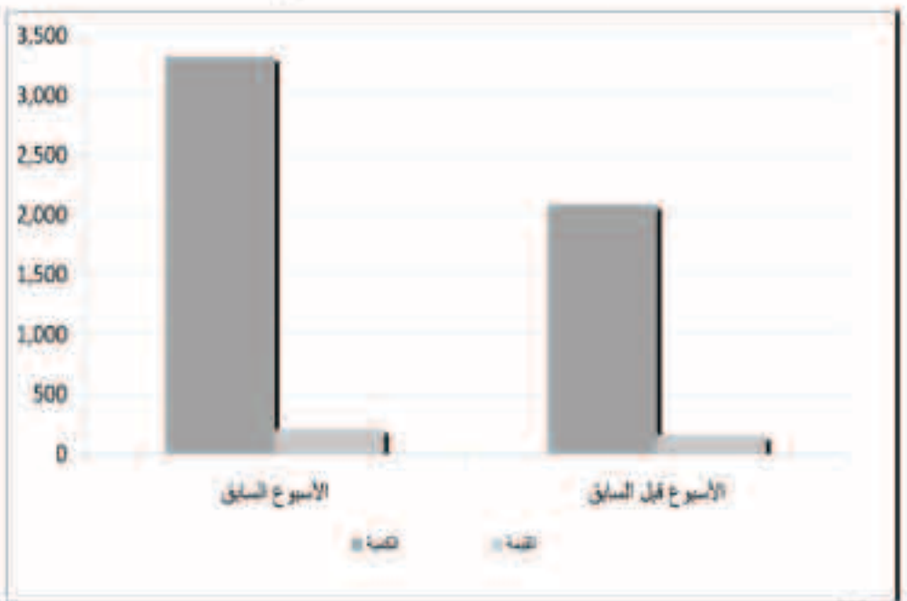

قيمة التداولات

«السعري» تمكن من مواصلة الارتفاع بدعم من عمليات الشراء على الأسهم الصغيرة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار تباين أداء سوق الكويت للأوراق المالية للأسبوع الثاني على التوالي، حيث تمكن المؤشر السعري من مواصلة الارتفاع بدعم من استمرار عمليات الشراء والمضاربات السريعة على بعض الأسهم الصغيرة، لاسيما في قطاع العقار، فيما لم يستطع كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 أن يحققا الارتفاع، ليسجلا الخسائر بنهاية الأسبوع بتأثير من استمرار تراجع عدد من الأسهم القيادية.

وأضاف التقرير على الصعيد الاقتصادي، وافق مجلس الوزراء خلال الأسبوع الماضي على إنشاء شركة مستشفيات الضمان الصحي برأسمال 230 مليون دينار، وأشارت مصادر صحافية إلى أنه سيفتح المجال للشركات الأجنبية الطبية بدخول المزايدة كشريك استراتيجي بنسبة 26 في المئة، إلى جانب الشركات الكويتية للدرجة وغير المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

وتابع من المعلوم أن مزايدة مشروع شركة مستشفيات الضمان الصحي قد تم طرحها في السابق مرتين، إلا أنه تم إلغاؤها نتيجة عزوف القطاع الخاص عن الدخول فيها بسبب عدم جدواها الاقتصادية

الأسهم الرخيصة حازت على اهتمام المتداولين

غير المشجعة، ففي مارس 2011 تم طرح شركة مستشفيات الضمان الصحي للمرة الأولى، والتي تعتبر باكورة شركات خطة التنمية بالمشاركة مع القطاع الخاص، حيث كان مقرر أن يتم المزاد على حصة المستثمر الاستراتيجي البالغة 26 في المئة، إلا أنه تم إلغاء هذا الطرح بسبب عدم تقدم أي شركة للدخول في المزايدة. وبعد ذلك تم طرح المزايدة مرة أخرى، إلا أنه اقتصر عدد الشركات المتقدمة للمشروع على واحدة فقط، وهي شركة «أجيليتي للمخازن العمومية». وفي نوفمبر 2011 أعلنت اللجنة التأسيسية للمشروع عن فوز «أجيليتي» بالمزايدة، إلا أن الهيئة العامة للاستثمار أعلنت في مارس 2012 عن قرار إلغاء المزايدة وتأجيلها مرة أخرى، معللة ذلك بأنها تأمل أن تحصل على عرض مالي أو علاوة إصدار أفضل. وفي الحقيقة أن فشل هذا المشروع يرجع لعدة أسباب منطقية، أهمها عدم دراسته بشكل جيد قبل طرحه في المرة الأولى، مما أدى إلى عزوف القطاع الخاص عن المشاركة فيه بسبب ضعف الجدوى الاقتصادية للمشروع، إضافة إلى أن الشروط الخاصة للدخول بالمزايدة لم تكن عادلة للقطاع الخاص وكانت تتطلب التعديل، لذلك فإننا نأمل أن يكون الطرح الجديد للمزايدة قد أخذ بعين الاعتبار كل الأسباب التي أدت إلى فشل المشروع مرتين متتاليتين، وأنه قد تم معالجة السلبيات التي أدت إلى عزوف المستثمرين عن التقدم للمزايدة في السابق.

وأشار التقرير على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد تباين أداء مؤشراته الثلاثة من حيث الإغلاق، حيث لم يتمكن سوى المؤشر السعري من تحقيق الارتفاع الأسبوعي، في حين تراجع كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15، لينهيا تعاملات الأسبوع في المنطقة الحمراء. هذا وقد حازت الأسهم الصغيرة خلال الأسبوع الماضي على جانب كبير من اهتمام المتداولين، إذ شهدت عمليات مضاربة نشطة تركزت على أسهم قطاعي العقار والخدمات المالية، في مقابل نشاط أقل على الأسهم القيادية والثقيلة. كما وظهرت بالسوق عمليات التجميع والشراء الانتقائي على وقع التوقعات على النتائج السنوية للشركات المدرجة، وبشكل عام يسود التفاؤل الحذر بين المتداولين في السوق منذ بداية عام 2013.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي بنسبة بلغت 5.97 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 2.73 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 2.54 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاق العام الماضي.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6.288.72 نقاط، مسجلاً نمواً نسبته 0.70 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 0.72 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 429.06 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.034.68 نقطة، مسجلاً خسارة نسبتها نسبته 1.13 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 35.10 في المئة ليصبل إلى 41.85 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نمواً نسبته 59.18 في المئة، ليبلغ 664.13 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

واضاف سجلت ثمانية من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، في حين تراجعت مؤشرات الأربعة قطاعات الباقية، فعلى صعيد القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، كان قطاع التكنولوجيا على رأسها، إذ أغلق مؤشره عند 933.66 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 4.66 في المئة، تبعه في المركز الثاني قطاع النفط والغاز، والذي سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 3.76 في المئة بعد أن أغلق عند 1.115.56 نقطة، في حين شغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 3.46 في المئة بعدما أغلق عند مستوى 1.037.20 نقطة، أما أقل القطاعات تسجيلاً للمكاسب فكان قطاع العقار، والذي أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلاً نموا نسبته 0.24 في المئة، مغلقا عند مستوى 1.039.13 نقطة.

من جهة أخرى، تصدر قطاع الاتصالات القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث هبط مؤشره بنسبة 2.90 في المئة مغلقا عند مستوى 916.30 نقطة، فيما شغل قطاع الرعاية الصحية المرتبة الثانية، إذ أغلق مؤشره عند مستوى 917.37 نقطة متراجعاً بنسبة 1.30 في المئة. المرتبة الثالثة شغلها قطاع البنوك، حيث أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع الماضي مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.92 في المئة، ليغلق عند مستوى 1.022.45 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع الخدمات المالية، إذ أقفل مؤشره عند 889.52 نقطة، متراجعا بنسبة 0.26 في المئة.

تداولات القطاعات

وشغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.58 مليار سهم شكلت 47.50 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 26.13 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 867.57 مليون سهم للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 16.72 في المئة بعد أن وصلت إلى 555.08 مليون سهم.

وأما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع العقار المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 29.39 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 61.51 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.29 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 55.01 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 33.43 مليون د.ك. شكلت 15.97 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

عمليات مضاربة نشطة على قطاعي العقار والخدمات المالية

السعودية بحثت أوضاع أسواق النفط مع وزير الاقتصاد الياباني

الرياض – «كونا»: اجتمع مساعد وزير البترول والثروة المعدنية السعودي لشؤون البترول الامير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز امس مع وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني توشيمتسو موتيغي والوفد المرافق له الذي يزور المملكة.

وذكرت وكالة الانباء السعودية امس ان الجانبين بحثا اوضاع السوق البترولية الدولية وكان هناك اتفاقا على «انها في حالة استقرار واضح» وان الإمدادات البترولية كافية لمواقاة الاستهلاك العالمي.

كما بحث الاجتماع التعاون الثنائي بين المملكة واليابان في مجالات البترول والطاقة وسبل تعزيزها بما في ذلك توسيع الاستثمارات اليابانية في المملكة بخاصة في الصناعات المتقدمة فيما وعد الوزير الياباني بحث الشركات اليابانية على الدخول في هذه الاستثمارات.

التضخم في تونس عند أعلى مستوى في 57 شهراً

دبي – «رويترز»: أظهرت بيانات رسمية يوم السبت ارتفاع تضخم أسعار المستهلكين في تونس إلى ستة بالمئة في يناير مسجلاً أعلى مستوياته منذ ابريل 2008 من 5.9 في المئة في ديسمبر بفعل زيادات سريعة في أسعار الغذاء والملابس.

وارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات 8.7 في المئة على أساس سنوي في حين زادت أسعار الملابس والأحذية 7.7 في المئة.

وقد يزيد ارتفاع التضخم حجم الضغوط على حكومة رئيس الوزراء حمادي الجبالي في وقت تكافح فيه لتحقيق الاستقرار بعد اغتيال سياسي معارض الأسبوع الماضي. وأوقد سوء الأوضاع الاقتصادية شرارة الاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي في 2011.

ولا يستهدف البنك المركزي مستوى محددا للتضخم لكن محافظ البنك الشاذلي العياري أبلغ «رويترز» في أكتوبر الماضي أن الحد الأقصى الذي يمكن احتماله هو خمسة في المئة.

كان التضخم ارتفع العام الماضي لأسباب منها تراجع الدينار التونسي مقابل الدولار بين منتصف 2011 ومنتصف 2012. وتنعم العملة بالاستقرار حاليا لكن تونس تعاني عجزا تجاريا ارتفع إلى 11.64 مليار دينار «7.48 مليارات دولار» في 2012 من 8.61 مليارات دينار في 2011.

كانت تونس قالت أواخر الشهر الماضي إنها تجري محادثات مع صندوق النقد الدولي بشأن قرض قيمته 2.73 مليار دينار.

اقتصاد الهند سينمو 5.5 في المئة هذا العام

نيودلهي – «رويترز»: قال وزير المالية الهندي ب. تشيدامبارام امس إن اقتصاد بلاده سينمو 5.5 بالمئة في السنة المالية الحالية وما بين ستة وسبعة بالمئة في السنة المالية المقبلة وسط علامات انتعاش لثالث أكبر اقتصاد في آسيا.

وقال تشيدامبارام إن أداء الاقتصاد سيكون أفضل من تقديرات لنمو خمسة بالمئة صدرت عن الجهاز المركزي للإحصاءات الأسبوع الماضي.

واعتبر رقم الخمسة بالمئة مؤشرا على أن الاقتصاد الذي ينمو بايطا وتيرة له في عقد قد يكون في وضع أسوأ من المتوقع.

حكومتها قدمت الشكر لدول مجلس التعاون

الأردن ينفذ مشاريع طاقة بتمويل خليجي بقيمة 575 مليون دولار

عمان – «كونا»: اعلنت الحكومة الاردنية امس عن تخصيص مبلغ 575 مليون دولار من منحة الصندوق الخليجي للتنمية المقدمة من الصندوقين «الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» و«ابوظبي للتنمية» لتنفيذ مشاريع مهمة في قطاع الطاقة في الأردن.

وقال وزير الطاقة الاردني علاء البطاينة في تصريح صحافي امس ان مباحثات جرت بخصوص هذه المشاريع مع كل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق ابو ظبي للتنمية حول آليات تنفيذ هذه المشاريع التي واجهت صعوبات مالية في تمويلها قبل المنحة.

واعرب الوزير البطاينة عن شكر بلاده لدول مجلس التعاون الخليجي وامتنانها على الدعم الذي قدمته لتمويل هذه المشاريع.

وعن تفاصيل هذه المشاريع قال البطاينة انها تشمل مشروع بناء رصيف الغاز الطبيعي المسال في العقبة الممول من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لاستقبال ورسو باخرة عائمة للغاز الطبيعي.

واكد اهمية المشروع في تعزيز امن التزود بالغاز الطبيعي وزيادة نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في خليط الطاقة الكلي من خلال استيراد الغاز المسال بواسطة البواخر عبر ميناء العقبة بدلا من الاعتماد على مصدر وحيد للتزود بالغاز الطبيعي.

علاء البطاينة

واضاف الوزير البطاينة ان «شركة تطوير العقبة» اصدرت وثائق العطاء للشركات التي تم تاهيلها مسبقا ومن المتوقع ان يكون المشروع جاهزا في منتصف عام 2014.

وبين البطاينة ان مشاريع البنى التحتية في قطاع الطاقة تشمل ايضا مشروع طاقة الرياح في منطقة «معان» جنوب المملكة الممول ايضا من الصندوق الكويتي للتنمية باستطاعة 65 75 ميجاوات لتعزيز الاستطاعة الكهربائية وزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي في المملكة للوصول الى نسبة 10 في المئة بحلول عام 2020.

المشاريع تشمل توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 50 ميغاوات

وعن موعد تنفيذ المشروع قال البطاينة ان المشروع الآن في مرحلة تاهيل الشركات الراغبة في التنفيذ حيث استلمت وزارة الطاقة والثروة المعدنية بنهاية شهر يناير الماضي 26 طلب تاهيل ومن المتوقع ان يكون المشروع عاملا في النصف الثاني من عام 2014.

وتابع الوزير الاردني تعداد المشاريع المستهدفة بالمنحة الخليجية بالاشارة الى مشروع بناء سعات تخزين استراتيجية للمشتقات النفطية الخفيفة وباستطاعة 250 – 300 الف طن وباستطاعة ثمانية الاف طن لغاز البترول المسال في وسط المملكة يموله صندوق ابوظبي للتنمية.

وقال ان المشروع المتوقع الانتهاء من تنفيذه وتشغليه في النصف الاول من عام 2016 يهدف الى تحسين وتطوير البنية التحتية للقطاع النفطي وتامين سعات التخزين اللازمة للمخزون الاستراتيجي للمشتقات النفطية في المملكة كمرحلة اولى وصولا الى الكفاية المستهدفة والبالغة 60 يوما من معدل الاستهلاك اليومي وذلك لضمان امن التزود بالمشتقات النفطية خاصة في الظروف الطارئة.

وتشمل مشاريع الطاقة الممولة من المنحة مشروع الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء في منطقة «القويرة في منطقة العقبة» الممول من صندوق ابوظبي للتنمية بطاقة انتاجية تقدر بنحو 50 ميجاوات باستخدام انظمة الخلايا الشمسية.

وقال ان المشروع الان قيد الاعداد لمرحلة التاهيل بعد الحصول على موافقة الصندوق متوقعا انجاز المشروع في النصف الاول من عام 2014.

وكانت اربع دول خليجية هي دولة الكويت والسعودية والامارات وقطر وافقت على تمويل مشاريع تنموية في الاردن بقيمة خمسة مليارات دولار على مدى خمس سنوات من خلال الصندوق الخليجي للتنمية.

وكانت دولة الكويت قدمت للاردن مساهمتها في المنحة للعام الحالي والبالغة قيمتها 250 مليون دولار.

أكدوا أنها مبنية على إستراتيجيات مالية متميزة

محللون: متانة الاقتصاد واستقرار أسعار النفط يجنبان السعودية مخاطر التضخم

اتفق محللون اقتصاديون عالميون على أن متانة الاقتصاد السعودي المبنية على استراتيجيات مالية متميزة واستقرار أسعار النفط في معدلات فوق 100 دولار لبرميل خام برنت القياسي طيلة الأشهر الماضية، ساهمت في تفادي أي معدلات عالية للتضخم تفضي إلى ارتفاع أسعار السلع ما يضر بالمستوى المعيشي للمواطن السعودي وإعاقة مسيرة التنمية.

وأشاروا في تحليلات نشرت بعدد من النشرات المتخصصة خلال الايام الماضية، الى أن المملكة تمكنت من الانفلات ببراعة من تبعات الأزمة المالية التي عصفت بعدد من الدول العالمية نتيجة إلى اتباعها سياسات مالية حكيمة، كان من أهمها حزمة التحفيز التي تبنتها قبل سنتين، والتي ركزت على خفض معدلات التضخم وإيجاد نمو متوازن يضمن عدم الانكماش او التضخم.

وقالت نشرة «موني مورننج» إن المملكة من الدول التي ينمو اقتصادها بوتيرة متئدة بعيدا عن الانكماش الموجع لأركان التنمية الوطنية أو التضخم المضر بمعيشة المواطنين الذين راحوا ينهمكون ببناء بلدهم مديرين ظهورهم عن الصراعات التي تدور حولهم فيما يسمى بالربيع العربي والذي لم يجن منه غير الكساد وتقهقر النمو في مختلف المجالات. وتقلت أن أسعار النفط ساهمت في تعزيز مرافق البنى التحتية التي تعتمد عليها معظم المشاريع الصناعية.

ويرى محللون في «انيرجي اند كابيتل» أنه على الرغم من أن الاقتصاد العالمي يمر بحالة من عدم اليقين حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن نمو الاقتصاد العالمي سجل مزيداً من الضعف عام 2012 كما أن توقعاته تقول إن النمو في العام الجديد لن يصل على الأرجح إلى نمو عام 2011 الذي بلغ 3.8 في المئة، إلا أن الدول المنتجة للنفط وعلى رأسها السعودية تمضي بكل ثبات في مسيرة التنمية حيث تعكس معظم المؤشرات الاقتصادية أن معدلات التضخم تتجه إلى الانخفاض المعتدل الذي لا يصل إلى مراحل الانكماش الاقتصادي.

وتوقعت التحليلات أن تستمر معدلات التضخم في التراجع خلال السنوات القادمة لتصل إلى أقل من 4.5 في المئة بحلول عام 2017م مدفوعة بالسياسات النقدية التي تنتهجها المملكة والتي تراعي في التدفقات أن لا تضر بمستويات الأسعار وخاصة فيما يتعلق بالسلع والتي لها علاقة مباشرة بمعيشة المواطنين، كما أنها تعمل على معالجة الارتفاعات الملحوظة في بعض المجالات وخاصة فيما يتعلق بأسعار العقارات التي لا تزال تسجل معدلات عالية وتضغط بشدة على اقتصاديات المواطن السعودي.

وفي شأن ذي صلة ارتفعت أسعار النفط في مستهل التعاملات الصباحية بأسواق الطاقة ليوم امس الجمعة حيث صعد سعر برنت خام القياس الأوروبي إلى 118 دولارا للبرميل نتيجة إلى بيانات قوية من الصين عززت توقعات النمو وساند ذلك مخاوف بشأن الطلب بسبب التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط. كما ارتفع خام نايمكس في التعاملات الالكترونية إلى 96.14 دولارا للبرميل وتذبذب حول هذه المعدلات حتى كتابة هذا التقرير.

مؤشر معدل التضخم في السعودية